الأمم المتحدة S/2024/26

مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2024
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2720 (2023) الذي طلب فيه المجلس أن أقدم إليه في غضون خمسة أيام عمل من اتخاذ ذلك القرار، تقريرا خطيا عن تنفيذ القرار 2712 (2023).

وقد اتُّخذ القرار 2712 (2023) على خلفية موجات الموت والدمار التي نجمت عن النزاع الدائر في غزة وإسرائيل، والتي لا تزال للأسف تتوالى بنفس الحدة.

وحسبما أفادت السلطات الإسرائيلية، قُتل أكثر من 200 1 شخص من المواطنين الإسرائيليين والرعايا الأجانب في إسرائيل خلال الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس وجماعات أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وخُطف خلال تلك الأعمال حوالي 250 من الإسرائيليين والرعايا الأجانب، منهم حوالي 65 امرأة و 34 طفلا، اقتيدوا إلى داخل غزة. وأُبلغ أيضا عن حالات عديدة من العنف الجنسي، كما أصيب في إسرائيل الآلاف من الأشخاص الآخرين بجروح.

وحسبما أفادت وزارة الصحة في غزة، قُتل أكثر من 000 22 شخص في قطاع غزة منذ بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة، وأصيب عشرات الآلاف من الفلسطينيين بجروح، كما لا يزال العديد من الأشخاص في عداد المفقودين. وتفيد التقارير أن النساء والأطفال يشكلون أكثر من ثلثي القتلى والجرحى في غزة.

والمجلس في قراره 2712 (2023) "يطالب بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال". ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء احتمال أن تكون قد ارتُكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. والأعداد المسجلة من القتلى والجرحى تبعث على الجزع. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن 85 في المائة من الفلسطينيين في غزة باتوا في حالة نزوح. وتتلقى العائلات المرة تلو الأخرى أوامر بالإخلاء والتوجه إلى أماكن أخرى حفاظا على سلامتها، لكن الواقع أنه لم تعد هناك أماكن آمنة في غزة، ولا أماكن تُلبى فيها احتياجاتها الأساسية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن حجم الخسائر والدمار، لا سيما في شمال غزة، مؤشرٌ على استخدام قوات الدفاع الإسرائيلية للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في مناطق مكتظة بالسكان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 في المائة من جميع المنازل في غزة قد تضررت أو دُمرت حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، تواصل حماس وغيرها من الجماعات إصلاق الصواريخ عشوائيا باتجاه التجمعات السكانية الإسرائيلية، كما تستمر الادعاءات بشأن استخدام المدنيين والمستشفيات وغيرها من الأعيان المدنية لأغراض حماية المقاتلين والأهداف العسكرية.

وتفيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن حوالي 1,9 مليون من المدنيين في غزة قد لجأوا إلى تلك المنشآت للاحتماء بداخلها أو بالقرب منها. والقانون الدولي ينص على أن لمنشآت الأونروا، شأنها شأن جميع مرافق الأمم المتحدة، حرمتها التي ينبغي صونها، بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح. وتقوم الأونروا بإبلاغ جميع أطراف النزاع بإحداثيات جميع منشآتها في قطاع غزة. ومع ذلك، أبلغت الوكالة عن تعرضها لما عدده 193 ضربة استهدفت 125 من منشآتها. وتفيد التقارير بأن ما مجموعه 308 نازحين داخليا كانوا يحتمون بمرافق الأونروا قُتلوا فيما أصيب نحو 095 1 آخرين بجروح.

وإنه لمن دواعي حزني العميق أن أفيد أيضا بأن عدد أفراد أسرة الأمم المتحدة الذين قُتلوا حتى الآن في غزة قد بلغ 144 شخصا، منهم 142 من موظفي الأونروا. ولم يحدث قط أن تكبّدت منظمتنا منذ تأسيسها مثل هذه الخسائر في الأرواح في نزاع واحد.

ومنذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة، سجلت منظمة الصحة العالمية 294 هجوما على المنشآت الصحية، وهو ما أسفر عن مقتل حوالي 600 شخص وإلحاق الضرر بما عدده 94 من المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، فضلا عن 76 سيارة إسعاف.

إن قواعد الحرب واضحة: يجب احترام وحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ويجب إدارة العمليات العسكرية مع الحرص باستمرار على تفادي السكان والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية. ويجب أيضا احترام الأعيان المدنية وحمايتها. وتحظى المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويساورني قلق بالغ إزاء ما يبديه جميع أطراف النزاع من تجاهل لهذه الالتزامات الأساسية والملزمة قانونا. إذ يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. وعدم امتثال أحد أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني لا يعفي بأي حال من الأحوال الطرف الآخر من التزاماته في هذا الصدد.

ويدعو مجلس الأمن في قراره 2712 (2023)، إلى جملة أمور منها "إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في جميع أنحاء قطاع غزة" لتمكين "الوكالات الإنسانية [....] من الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق". وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت إسرائيل وحماس، بمساعدة من حكومات قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية مؤقتا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد مُددت هذه الهدنة عدة مرات حتى 1 كانون الأول/ديسمبر، عندما استُؤنفت أعمال القتال. ومنذ ذلك الحين، لم يتم الاتفاق على أي هدنة أخرى.

وكان وقف الأعمال العدائية موضع ترحيب إذ مكّن، طيلة فترة سريانه، من زيادة حجم الإمدادات الأساسية الموجهة إلى غزة والموزعة في جميع أنحاء القطاع، ولا سيما من جانب جمعية الهلال الأحمر

المصـــري وجمعية الهلال الأحمر الفلســـطيني ووكالات الأمم المتحدة. ومرة أخرى، أعاق اســـتئناف أعمال القتال مرة أخرى بشكل كبير جهود إيصـال المسـاعدة الإنسـانية. وعلى الرغم من التحديات الجسـيمة، يعمل الشركاء في المجال الإنساني على توسيع نطاق جهود الإغاثة وتقديم المساعدة لأكبر عدد ممكن من الناس.

وكل يوم يمرّ يشـهد قوافل من المسـاعدات الإنسـانية المتوجهة إلى رفح وغرب خان يونس ومخيم دير البلح والنصـيرات، حيث يبحث النازحون وأفراد المجتمعات المضـيفة على حد سواء عن الأمان والمأوى. وفي هذه المناطق، تعمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنســاني جاهدة على إيصـــال المســاعدات إلى مرافق الأونروا والمخيمات المؤقتة التي أقيمت في مســـاحات مفتوحة لإيواء النازحين. ومن الصـــعب للغاية إيصال المساعدات إلى المناطق الواقعة شمال وادي غزة – حيث يُعتقد أن حوالي 000 300 شخص ما زالوا موجودين هناك – وذلك بسبب القتال الدائر ووجود القوات البرية الإسرائيلية والأضـرار الجسـيمة التي لحقت بشـبكة الطرق. ومنذ انتهاء الهدنة الإنســانية في 1 كانون الأول/ديســمبر، تمكنت 12 قافلة إنســانية من الوصـول إلى شمال وادي غزة وإيصـال الإمدادات الطبية الأساسية والمنقذة للحياة. وقد واجهت كل قافلة من تلك القوافل عقبات جســيمة، بدءا من نيران الأســلحة الصــغيرة ووصــولا إلى احتجاز العاملين في المجال الإنساني عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها قوات الدفاع الإسرائيلية.

وحتى الآن، تم نقل 099 6 شـحنة من المسـاعدات الإنسـانية بالشـاحنات إلى قطاع غزة، منها 197 5 شـحنة نُقلت عبر رفح و 902 من الشـحنات نُقلت عبر معبر كرم أبو سـالم، الذي فتحته إسـرائيل في 17 كانون الأول/ديسمبر لتيسير دخول الشحنات الوافدة من مصر.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال مسـتوى المسـاعدات المقدمة للفلسـطينيين في غزة غير كاف تماما لتلبية احتياجات أكثر من مليوني شـــخص. وكما ذكرتُ من قبل، من باب الخطأ قياس فعالية العمل الإنسـاني اسـتنادا إلى عدد الشـاحنات المحملة بالمعونة التي تدخل إلى غزة. فالاسـتجابة الإنسـانية الفعالة تتطلب بيئة آمنة، وضـمانات تكفل سـلامة العاملين في المجال الإنسـاني، وتوافر قدرات لوجسـتية، واستئناف الأنشطة التجارية. كما تتطلب توافر إمدادات الكهرباء وقنوات للاتصالات المستمرة. ولا شيء من كل ذلك مُتاح.

وأودّ أن أرحب بالتوصـل إلى اتفاق بشـأن السـماح بدخول الوقود إلى غزة دعما للعمل الإنسـاني. ومع ذلك، لئن زاد الحجم الإجمالي للوقود المسموح بدخوله، فإنه يظل غير كاف لمواصلة العمليات الأساسية على المدى الطويل. والأمم المتحدة، في الوقت الحاضـــر، هي الكيان الوحيد المأذون لـه بتلقي الوقود وتخصيصه، في ظل شروط صارمة تحددها السلطات الإسرائيلية، كما لا تزال عمليات التسليم صعبة للغاية، ولا سيما في الشمال. لذلك من الأهمية بمكان استئناف التوزيع التجاري للوقود من أجل تخفيف العبء عن كاهل المنظمة، التي لا يمكنها أن تستمر إلى أجل غير مسمى في تنظيم وتنسيق إعادة إمداد المستشفيات وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسات المالية والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي.

إن المدنيين في غزة بحاجة إلى استمرار تدفق الوقود والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى غزة والقطاع بأكمله. وفي غياب ذلك، تواجه قوافل المســـاعدات بشـــكل متزايد مدنيين يدفعهم اليأس إلى أخذ ما يحتاجون إليه بالقوة، الأمر الذي يزيد من المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال المســـاعدة الإنسانية، ويُلحق أضرارا بالشاحنات، ويؤخر بالتالي وصول المساعدات إلى المناطق الحرجة. فالاضطلاع

بعمليات سلسة وآمنة يتطلب قدرا من النظام العام المنعدم كليا في معظم أنحاء غزة. وهذا شرط مسبق وأساسي لتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من القيام بعملها.

وحتى وإن تم توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية، فهي لا يمكن أن تعوض عن الغياب شبه الكلي للواردات التجارية من المواد الأساسية. فقد دُمر القطاع التجاري، والأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني هي الوحيدة التي لا تزال توفر المواد الأساسية التي من المفروض أن تكون متاحة في الأسواق. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤوليةٌ تحتم عليها أن تكفل، بأقصى ما في استطاعتها، تزويد السكان بالإمدادات الغذائية والطبية، وكذلك بالملابس وأغطية النوم والمأوى، وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لبقاء الناس على قيد الحياة. وهذا لا يمكن أن يتحقق دون زيادة الإمدادات التجارية من المواد الأساسية فورا وبكميات كبيرة.

ويدعو مجلس الأمن في قراره 2712 (2023) إلى "الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات". وفي أعقاب الاتفاق في 22 تشرين الثاني/نوفمبر على ترتيبات بين إسرائيل وحماس، بوساطة من قطر ومصر والولايات المتحدة، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتيسير الإفراج عن أكثر من 100 رهينة وتولت نقلهم. وأنا أرحب بتلك الخطوة. ولكنني أكرر أنه يجب الإفراج عن جميع الرهائن فورا ودون شروط. ويجب أن يُعامَل الرهائن معاملة إنسانية وأن يُسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن العديد من الرهائن قد قُتلوا أو تعرضوا لمعاملة مُهينة وحاطة من الكرامة أثناء وجودهم في الأَسْر. وقد أسفر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر أيضا عن إطلاق سراح 240 أسيرا ومحتجزا فلسطينيا من السجون الإسرائيلية، معظمهم نساء وأطفال.

ويدعو مجلس الأمن في قراره 2712 (2023) "جميع الأطراف إلى الامتناع عن حرمان السكان المدنيين في قطاع غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، وفقا للقانون الدولي الإنساني". غير أن شدة القتال في غزة لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تزويد السكان المدنيين بالرعاية الصحية وغيرها من أشكال المساعدة المنقذة للحياة. كما أن انعدام الأمن وإغلاق الطرق أو تدميرها ونقص الوقود أمور تعوق العمليات الإنسانية، وهو ما تسهم فيه أيضا الانقطاعات المتكررة التي تشهدها الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتعم حالة من الجوع والعطش، بل إن خطر مجاعة شاملة ماثل أمام العيان وفق ما أفاد به برنامج الأغذية العالمي. ويواجه أكثر من نصف مليون شخص، وهو ما يمثل ربع السكان، ما يقول الخبراء إنه مستويات كارثية من الجوع. وتقول منظمة الصحة العالمية إن 13 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى في غزة لا تزال تعمل، وإن بشكل جزئي فقط. وتنوء هذه المستشفيات بما يتجاوز طاقتها من ضروب الإصابات، وتعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويوجد بها عشرات الآلاف ممن يبحثون عن الأمان. وتعاني المستشفيات من نقص شديد في الإمدادات، وهي قادرة بالكاد على توفير أبسط قدر من العناية بفضل الجهود البطولية التي يبذلها عاملون طبيون رأوا بأعينهم زملاء لهم يموتون، وهم يدركون أن الدور قد يأتي عليهم في أي لحظة.

إن الوضع في غزة يتطور بسرعة ليتحول إلى كارثة صحية. فالأمراض المعدية تستشري في الملاجئ المكتظة. وظروف النظافة الصحية في حالة مروعة، بالنظر إلى قلة المراحيض وفيضان مياه

الصرف الصحي. ومع حلول فصل الشتاء، سوف تتضاعف معدلات تفشي الأمراض المعدية. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن غزة تشهد بالفعل ارتفاعاً في معدلات تفشي الأمراض المعدية.

وأكثر الناس عرضة للخطر هم الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن ومن يعانون من ضعف جهاز المناعة. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الأطفال الذين شُردوا في الآونة الأخيرة إلى جنوب غزة محرومون من 90 في المائة من المياه التي يستخدمونها عادة. ويزيد نقص المياه النظيفة من مخاوف انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه، مثل الكوليرا والإسهال المزمن. وبحسب المعلومات الواردة من منظمة الصحة العالمية، ارتفعت حالات الإسهال في صفوف الأطفال ممن هم دون سن الخامسة حتى صارت أكثر 25 مرة مما كانت عليه قبل اندلاع أعمال القتال الجارية حاليا. وفي ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة، تضع مولودَها كلّ يوم نحو من 180 امرأة فلسطينية.

ولتيسير تنفيذ القرار 2712 (2023)، ووفقا لما يقتضيه القانون، تحتاج غزة إلى زيادة فورية ومستمرة في المساعدات الإنسانية، ولا سيما المساعدات من الأغذية والمياه والوقود والأغطية والأدوية ولوازم الرعاية الصحية. ويجب على إسرائيل أن تعيد خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء بالكامل. ويجب أيضا أن يكون القطاع الخاص قادرا على إدخال الوقود والسلع الأساسية اللازمة لتجديد مخزونات المتاجر في غزة وتسهيل برامج المساعدة النقدية.

ويشدد مجلس الأمن في قراره 2712 (2023) "على أهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وتفادي التصادم، لحماية جميع العاملين الطبيين والإنسانيين، والمركبات، بما في ذلك سيارات الإسعاف، والمواقع الإنسانية، والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة".

ونظام الإخطار الإنساني هذا، الذي يتولى تشغيلَه مكتبُ تنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا ووحدةُ دعم وصول المساعدات الإنسانية، أُنشئ في عام 2019 ليكون إطارا مشتركا تقوم من خلاله الوكالات العاملة في المجال الإنساني بإبلاغ أطراف النزاع بالمواقع الإنسانية الثابتة وبتنقُّلات المساعدات الإنسانية لضمان وصول المساعدات إلى السكان المتضررين. وتم حتى اليوم الإبلاغ بما عدده 996 موقعا إنسانيا، بما في ذلك 87 موقعا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن المئات من تنقُّلات المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 800 من هذه التنقُّلات أُبلغ بها منذ اندلاع أعمال القتال الجارية حاليا. وقد أتاح هذا الإطار بشكل استثنائي إنجاز عدد محدود من التنقّلات صوب مناطق تجري فيها عمليات حركيّة كثيرة جدا خلال الأعمال العدائية الحالية، بما في ذلك في الشمال، وذلك بفضل آلية تنسيق معتمدة يشارك فيها جيش الدفاع الإسرائيلي مشاركة فعلية، وهي آلية تحدد المسارات الآمنة وتعطي ضمانات أمنية. وبالنظر إلى حجم الأعمال العدائية وعدد الضحايا من المدنيين، مكنت هذه الآلية من الحفاظ على قدر ضئيل من وصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، وكما ذُكر أعلاه، يجب على أطراف النزاع أن تحرص على حماية المدنيين، وعلى أن تكون المستشفيات قادرة على أداء وظائفها، وأن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على البقاء في غزة وتقديم المساعدة للسكان المعرضين بشدة للخطر في مواقع تستفحل فيها حالة انعدام الأمن بشكل متزايد.

وقد تضرر ما لا يقل عن 130 من المواقع التي كانت موضع إبلاغ، بما في ذلك الـ 125 منشأة التابعة للأونروا المشار إليها أعلاه، منذ بداية أعمال القتال الحالية، وتعرضت للعرقلة أنشطة المشاركين في البعثات المنسَّقة لإيصال المساعدات، حيث أُطلقت النيران على هؤلاء الأفراد بالأسلحة الصغيرة، كما واجهوا

الاحتجاز والتأخير. وألحقت الغارات التي نُفذت ضد منشآت كانت موضع إبلاغ بموجب نظام الإخطار الإنساني أضرارا بالبنى التحتية الحيوية، وخلفت قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وأدت إلى نزوح كثير من السكان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أنني عينت في 26 كانون الأول/ديسمبر السيدة سيغريد كاغ (مملكة هولندا) منسقةً رفيعة المستوى للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، عملا بقرار مجلس الأمن 2720 (2023). وبصفتها هذه، سوف تتولى تيسير وتنسيق جميع شحنات الإغاثة الإنسانية التي يتم إيصالها إلى غزة من خلال دول ليست أطرافا في النزاع، كما ستتولى مراقبة هذه الشحنات والتحقق من طابعها الإنساني. وستنشئ أيضا آلية تابعة للأمم المتحدة لتسريع وصول شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة عبر هذه الدول، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

وبغية تبسيط العمليات، ستكون السيدة كاغ مسؤولة أمامي عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وستعمل أيضا بالتنسيق الوثيق مع منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسق المقيم ومنسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يقود جهود تنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة الإنعاش في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك مع المفوض العام للأونروا. وستلقى السيدة كاغ الدعمَ أيضا من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وفي الختام، واستنادا إلى المعلومات التي وردت حتى الآن، وكما يتضح من الإحاطات التي سبق أن قدمتُها إلى مجلس الأمن بشأن مستجدات الأمور، لا يزال القرار 2712 (2023) أبعد ما يكون عن التنفيذ، ولا يزال التقدم المحرز غير كاف على الإطلاق.

وتمشيا مع القرار نفسه، وجهتُ كتابا إلى مجلس الأمن مقترِحاً حلولا لرصد تنفيذ القرار بفعالية. وكما سلف التأكيد، فإن الرصد الفعال يعتمد إلى حد بعيد على الظروف السائدة في أرض الميدان، بما في ذلك الحالة الأمنية، وعلى قدرة شبكات الاتصالات على أداء وظائفها، وتيسير التنقلات والوصول إلى المناطق المعنية، فضلا عن العوامل التشغيلية الأخرى. وهذه العوامل لا تزال أبعد ما تكون عن التحقُّق.

فبعد أكثر من 80 يوما من القتال العنيف، وصل الحال بسكان غزة إلى نقطة الانهيار بفعل الحرمان واليأس. وهذا أمر يجب أن ينتهي. فلا بد من حماية المدنيين والبنى التحتية الحيوية التي تتوقّف عليها حياتهم. ولا بد من الإفراج عن جميع الرهائن فورا ودون قيد أو شرط. كما يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وآمن وعلى نطاق واسع. ويجب الحرص على ضمان عدم حدوث المزيد من الآثار غير المباشرة في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة أو على صعيد الإقليم أو خارجه. ولا بد من وقف القتال.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**